ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

النزاع في البحر الأحمر " الحوثيين والتحالف الدولي"

The Conflict in the Red Sea“ The Houthis and the International Coalition”

اعداد الباحث: بدر بتال العتيبى

اشراف باحث ثاني :ا.د حسن الحاج علي

جامعة لوسيل

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة بعنوان النزاع في البحر الأحمر: الحوثيون والتحالف الدولي، تحليلًا علميًا لأحد أكثر النزاعات البحرية تعقيدًا في النظام الدولي المعاصر، في ظل الأهمية الاستراتيجية التي احتلها البحر الأحمر بوصفه شريانًا حيويًا للتجارة العالمية وأمن الطاقة. وتمثلت مشكلة البحث في تصاعد الصراع البحري بين جماعة الحوثيين والتحالف الدولي، وتحوله من نزاع محلي مرتبط بالأزمة اليمنية إلى تهديد مباشر للأمن البحري الإقليمي والدولي، بما كشف عن قصور الأطر القانونية والسياسات العامة القائمة في حماية الممرات البحرية الاستراتيجية. وانبثقت أهمية البحث من انعكاسات هذا الصراع على استقرار التجارة العالمية وسلاسل الإمداد وأمن الطاقة، فضلًا عن كونه نموذجًا معاصرًا لتداخل الأبعاد الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية في النزاعات البحرية. وهدفت الدراسة إلى تحليل الخلفية السياسية والأمنية للصراع، وتحديد الأطراف الفاعلة ومصالحها، وتقييم انعكاساته على الملاحة البحرية والتجارة الدولية، فضلًا عن دراسة فعالية الأطر القانونية الدولية واقتراح سياسات مبتكرة لتعزيز الأمن البحري. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي، مدعومًا بمنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، مع توظيف نظرية الأمن البحري في تفسير ديناميات النزاع. وانطلقت الدراسة من عدة فرضيات، أبرزها أن ضعف التنسيق الإقليمي والدولي وغياب آليات تنفيذ فعالة أسهما في استمرار التهديدات البحرية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الصراع في البحر الأحمر تجاوز إطاره المحلي وأثر في الأمن البحري العالمي، وأن السياسات والأطر القانونية القائمة لم تكن كافية لمواجهة التهديدات غير التقليدية، وأن التعاون الإقليمي متعدد الأطراف مثل المدخل الأنجع لتعزيز أمن الممرات البحرية. وأوصت الدراسة بإنشاء منصة إقليمية دائمة لأمن البحر الأحمر، وتطوير اتفاقية إقليمية ملزمة لأمن الملاحة، وتوظيف التقنيات الحديثة في الرصد المبكر للتهديدات، بما أسهم في تحقيق أمن بحري مستدام واستقرار طويل الأمد في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: النزاع في البحر الأحمر، الأمن البحري، الملاحة الدولية، الحوثيون، التحالف الدولي

Abstract:

This study, entitled The Conflict in the Red Sea: The Houthis and the International Coalition, provided a scholarly analysis of one of the most complex maritime conflicts in the contemporary international system, in light of the strategic importance the Red Sea occupied as a vital artery for global trade and energy security. The research problem was represented by the escalation of the maritime conflict between the Houthi group and the international coalition, and its transformation from a local conflict linked to the Yemeni crisis into a direct threat to regional and international maritime security, which revealed shortcomings in the existing legal frameworks and public policies governing the protection of strategic maritime corridors. The significance of the study stemmed from the repercussions of this conflict on the stability of global trade, supply chains, and energy security, as well as from its representation of a contemporary model of the intertwining of geopolitical, security, and economic dimensions in maritime conflicts. The study aimed to analyze the political and security background of the conflict,

identify the key actors and their interests, assess its implications for maritime navigation and international trade, examine the effectiveness of existing international legal frameworks, and propose innovative policies to enhance maritime security. The study relied on the descriptive–analytical method, supported by the case study and comparative approaches, while employing maritime security theory to interpret the dynamics of the conflict. The study proceeded from several hypotheses, most notably that weak regional and international coordination and the absence of effective enforcement mechanisms contributed to the persistence of maritime threats. The study reached several key findings, foremost among them that the conflict in the Red Sea transcended its local framework and affected global maritime security, that existing policies and legal frameworks were insufficient to confront non-traditional threats, and that multilateral regional cooperation constituted the most effective approach to strengthening the security of maritime corridors. Accordingly, the study recommended the establishment of a permanent regional platform for Red Sea security, the development of a binding regional agreement on maritime security, and the utilization of modern technologies for early threat detection, thereby contributing to the achievement of sustainable maritime security and long-term stability in the region.

Keywords:
The Red Sea conflict, maritime security, international navigation, the Houthis, the international coalition

مقدمة البحث

يعد البحر الأحمر أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في النظام الدولي المعاصر، نظرًا لموقعه الجغرافي الفريد الذي يربط بين البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس والمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب، وما يمثله من شريان حيوي للتجارة العالمية ونقل الطاقة والسلع الاستراتيجية. وقد جعلت هذه الأهمية الجغرافية والاقتصادية من البحر الأحمر ساحةً لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، ومسرحًا لتفاعلات سياسية وأمنية متسارعة.

وفي السنوات الأخيرة، تصاعدت حدة التوترات في البحر الأحمر على خلفية الصراع الدائر في اليمن، ولا سيما مع انتقال المواجهة بين جماعة الحوثيين والتحالف الدولي من نطاقها البري إلى المجال البحري، الأمر الذي أفضى إلى تهديد مباشر لأمن الملاحة الدولية واستقرار سلاسل الإمداد العالمية. وقد تجاوز هذا النزاع طابعه المحلي، ليصبح نموذجًا لصراع متعدد الأبعاد تتداخل فيه الاعتبارات الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية والدينية، ما يطرح تساؤلات جوهرية حول قدرة الأطر القانونية والسياسات الدولية الراهنة على ضمان أمن الممرات البحرية الاستراتيجية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للبحر الأحمر في ظل التحولات الدولية الراهنة، ولا سيما تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وازدياد الاعتماد العالمي على طرق التجارة البحرية بوصفها شريانًا رئيسيًا لنقل الطاقة والسلع. إذ إن أي اضطراب في أمن البحر الأحمر لا يقتصر أثره على الدول المطلة عليه، بل يمتد ليطال الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة وسلاسل التوريد الدولية.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من كون البحر الأحمر يمثل حالة تطبيقية بارزة للعلاقة الوثيقة بين الجغرافيا السياسية والأمن البحري، حيث تتقاطع فيه مصالح دول عربية وإفريقية وآسيوية، إلى جانب القوى الدولية الكبرى. وتظهر التطورات الأخيرة أن غياب التنسيق الإقليمي الفعال، وتعدد الجهات المتدخلة في إدارة الأمن البحري، يسهمان في تعميق التوترات ورفع احتمالات توسع الصراع.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

وتبرز أهمية البحث كذلك في إسهامه في تقييم فعالية السياسات العامة والأطر القانونية الدولية القائمة، والكشف عن أوجه القصور فيها، مع اقتراح مقاربات أكثر تكاملًا وابتكارًا لتعزيز الأمن البحري والتعاون الإقليمي والدولي، بما يدعم الاستقرار طويل الأمد في أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تعقيد الصراع الدائر في البحر الأحمر بين جماعة الحوثيين والتحالف الدولي، وتحوله إلى تهديد مباشر للأمن البحري الإقليمي والدولي، وللمصالح الاقتصادية والتجارية العالمية. إذ لم يعد هذا الصراع مجرد نزاع محلي مرتبط بالأزمة اليمنية، بل أضحى ساحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية، وتداخل المصالح الاستراتيجية على نحو غير مسبوق.

وعلى الرغم من وجود اتفاقيات دولية بحرية وآليات أمنية متعددة، إلا أن استمرار الهجمات على السفن التجارية وناقلات الطاقة يكشف عن فجوات واضحة في السياسات العامة والأطر القانونية والتنفيذية المنظمة لأمن الملاحة البحرية. كما أن تعدد الفاعلين، وضعف التنسيق بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر، إلى جانب تزايد استخدام الوسائل العسكرية غير التقليدية، كالمسيرات والزوارق المفخخة، أسهم في تعقيد المشهد الأمني وصعوبة احتوائه بالحلول التقليدية.

و انطلاقًا من ذلك، تتمحور الإشكالية الرئيسة للبحث حول التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يسهم استمرار الصراع في البحر الأحمر بين الحوثيين والتحالف الدولي في إضعاف فعالية الأطر القانونية والسياسات العامة المعنية بحماية الممرات البحرية الاستراتيجية؟ وهل يستدعي هذا النزاع تطوير آليات تعاون إقليمية ودولية جديدة لتعزيز الأمن البحري وضمان استقرار التجارة العالمية؟

أهداف البحث

1. تحليل الخلفية التاريخية والسياسية للصراع، وبيان العوامل التي أسهمت في انتقاله من الساحة اليمنية إلى المجال البحري.
2. تحديد الأطراف الفاعلة محليًا وإقليميًا ودوليًا، وتحليل مصالحها وأدوارها في تشكيل مسار النزاع.
3. تقييم انعكاسات الصراع على أمن الملاحة البحرية والتجارة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، وقياس أثره على سوق الطاقة العالمية.
4. دراسة الأطر القانونية والسياسات العامة الدولية القائمة لحماية الممرات البحرية، والكشف عن أوجه القصور فيها.
5. اقتراح سياسات عامة وحلول مبتكرة لتعزيز الأمن البحري والتعاون الإقليمي والدولي في البحر الأحمر.
6. إبراز الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للبحر الأحمر بوصفه محورًا لتقاطع المصالح بين الشرق الأوسط وإفريقيا والعالم الغربي.

فرضيات البحث

1. أن ضعف التنسيق بين الأطراف الإقليمية والدولية يسهم في زيادة هشاشة أمن الملاحة في البحر الأحمر.
2. أن غياب آليات تنفيذ فعالة لاتفاقيات الأمن البحري يؤدي إلى استمرار الهجمات وتأثيرها السلبي على التجارة العالمية.
3. أن تبني سياسات عامة مبتكرة وتشاركية يمكن أن يحد من آثار الصراع ويعزز الاستقرار الإقليمي
4. أن تصاعد دور الفاعلين من غير الدول يعقد تطبيق قواعد القانون الدولي البحري.
5. أن التدخلات الخارجية المتزايدة قد تعيد رسم خريطة النفوذ البحري وتغير أولويات الأمن الإقليمي.
6. أن الاعتماد على الحلول الأمنية وحدها دون معالجة الجذور السياسية والاقتصادية للصراع يؤدي إلى استدامة الأزمة.
7. أن تطوير منظومة تعاون إقليمي شاملة يشكل مدخلًا أساسيا لتحقيق أمن بحري مستدام.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي بوصفه الإطار المنهجي الرئيس، من خلال تحليل طبيعة الصراع وأبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية. كما يوظف منهج دراسة الحالة عبر تناول النزاع في البحر الأحمر نموذجًا لفهم تأثير النزاعات الإقليمية على الأمن البحري العالمي.

ويستعين البحث كذلك بـ المنهج المقارن لمقارنة الأطر القانونية والسياسات الدولية المعتمدة في البحر الأحمر بتجارب ناجحة في ممرات بحرية أخرى، كمضيق ملقا والخليج العربي، بهدف استنتاج أوجه القصور وفرص التطوير.

وتعتمد الدراسة على مصادر أولية، تشمل الاتفاقيات الدولية والتقارير الرسمية، إلى جانب مصادر ثانوية من كتب ودراسات أكاديمية وتحليلات بحثية، مع توظيف الإطار النظري القائم على نظرية الأمن البحري ونظريات السياسات العامة لتفسير ديناميات الصراع وصياغة مقترحات عملية قابلة للتطبيق

المبحث الأول :الأبعاد السياسية والأمنية للصراع في البحر الأحمر بين الحوثيين والتحالف الدولي

خلفية الصراع في البحر الأحمر بين الحوثيين والتحالف الدولي:

بدأ الصراع في اليمن منذ سنوات طويلة على خلفيات سياسية واجتماعية محلية، لكن مع دخول الحوثيين في الحرب واسعة النطاق وصلت إليه أبعاد إقليمية ودولية جعلت البحر الأحمر ميدانًا حساسًا للتأثيرات الأمنية، وتقع اليمن على الضفة الجنوبية لهذا البحر الاستراتيجي والذي يعتبر ممرًا حيويًا للشحن التجاري والنفطي بين أوروبا وآسيا مرورًا بقناة السويس، مما يجعل أي توتر أو تهديد في هذا البحر له تأثيرات عالمية، فالحوثيون وهم حركة أنصار الله سيطروا على أجزاء كبيرة من اليمن بما فيها العاصمة صنعاء منذ 2014، ومع توسع حملاتهم العسكرية وتدخل التحالف الدولي بقيادة السعودية والإمارات أصبح البحر الأحمر ومنطقتي باب المندب وخليج عدن ساحة نشطة للنشاطات العسكرية من الطرفين، حيث قد تصاعد الصراع البحري بانتهاكات متعددة من الحوثيين ضد السفن التجارية والملاحة البحرية، وردود تحالف دولي تشمل الضربات الجوية والبحرية، كما أن تدخل اللاعبين الإقليميين والدوليين (كالولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية) لدعم أمن الملاحة جعل من الصراع قضية تحت أنظار السياسة الدولية لا تقتصر على نزاع محلي داخل اليمن. (عبد العال، 2025)

هذه الخلفية تبرز أن الصراع في البحر الأحمر ليس مجرد تصادم عسكري بين طرفين فقط بل هو تنازع على النفوذ البحري والتجاري، وتأثيراته تمتد لاقتصاد الدول المارة والمصالح الدولية في الطاقة والتجارة، وتشير التقارير إلى أن تأمين الشحن وارتفاع تكاليف التأمين البحري وتغير مسارات السفن كل ذلك نتج عن هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، مما وضع ضغطًا كبيرًا على الأطراف المعنية، وهذا كله يجعل فهم الخلفية السياسية والعسكرية للنزاع ضرورة لفهم كيف تشكل السياسات العامة الدولية والإقليمية استجابة لهذا الوضع غير المستقر، وكيف يمكن بناء آليات أفضل لضمان أمن الممر البحري.

كما أن هذا الصراع لا يمكن فصله عن التنافس الجيوسياسي الأوسع في المنطقة بين القوى الإقليمية مثل إيران والسعودية، حيث ينظر إلى الحوثيين كأداة نفوذ إيرانية في شبه الجزيرة العربية، بينما يمثل التحالف الدولي جهة دفاع عن المصالح الخليجية والغربية في مواجهة هذا التمدد، وقد أدى هذا التنافس إلى عسكرة البحر الأحمر بشكل غير مسبوق مع تزايد انتشار القواعد العسكرية الأجنبية في دول مثل جيبوتي وإريتريا، فضلًا عن تكثيف الدوريات البحرية الدولية، إضافة إلى ذلك ساهمت الأزمات الإنسانية في اليمن وتداعياتها الاقتصادية في إطالة أمد الصراع، حيث بات البحر الأحمر ليس فقط ساحة عسكرية بل أيضا ممرا إنسانيا تتأثر به عمليات الإغاثة والتجارة الإقليمية، وكل هذه العوامل جعلت من البحر الأحمر محورا حيويا لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية وإعادة تعريف مفهوم الأمن البحري في القرن الحادي والعشرين.

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للبحر الأحمر:

مما لا شك فيه أن البحر الأحمر يعتبر من أهم الممرات المائية في العالم من حيث الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية، فهو يشكل حلقة وصل حيوية بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس ومضيق باب المندب ويعتبر أحد الشرايين الأساسية للتجارة العالمية، حيث تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز والسلع بين آسيا وأوروبا، وهذا الموقع الجغرافي الفريد جعل من البحر الأحمر محورا استراتيجيا تتحكم فيه القوى الإقليمية والدولية وتسعى إلى ضمان مصالحها الأمنية والاقتصادية فيه، وتزداد أهميته مع تصاعد الطلب العالمي على الطاقة وتنامي دور النقل البحري في الاقتصاد الدولي، وذلك الأمر جعله منطقة تنافس دولي محتدم بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، بالإضافة إلى القوى الإقليمية كالسعودية ومصر وإيران، فمن الناحية الجيوسياسية يشكل البحر الأحمر خط تماس بين قارات آسيا وإفريقيا وهو نقطة عبور رئيسية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، ويعد مضيق باب المندب أحد أهم الممرات البحرية في العالم، إذ تمر عبره يوميا ملايين البراميل من النفط والغاز ما قد يجعل السيطرة عليه أو تعطيله قضية تمس الأمن الطاقي العالمي، كما أن البحر الأحمر يطل عليه عدد من الدول ذات الأهمية الجغرافية البالغة منها السعودية واليمن والسودان ومصر وإريتريا وجيبوتي والأردن، وذلك يمنحه بعدا سياسيا متشابكا إذ تختلف أولويات وأهداف كل دولة بحسب مصالحها القومية، ومن هنا أصبح البحر الأحمر ساحة رئيسية للتفاعلات السياسية والعسكرية، حيث تسعى بعض الدول إلى تعزيز وجودها العسكري عبر إنشاء قواعد بحرية لحماية مصالحها أو مراقبة الممرات الحيوية. (المغربي، 2024)

أما من الجانب الاقتصادي فإن البحر الأحمر يمثل مسارا رئيسيا لحركة التجارة الدولية، حيث تمر عبره ما يقرب من 12% من إجمالي حجم التجارة العالمية وقرابة 30% من حركة الحاويات البحرية، ويعد أيضا طريقا حيويا لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي من دول الخليج العربي إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، ومع تزايد حركة السفن أصبحت موانئ مثل جدة والسويس وبورتسودان وجيبوتي من أهم المراكز اللوجستية التي تدعم الاقتصاد الإقليمي، كما يساهم البحر الأحمر في تنشيط السياحة والصيد البحري والاستثمارات الساحلية، وذلك الأمر يجعله ركيزة اقتصادية رئيسية للدول المطلة عليه، وتتجلى الأهمية الجيوسياسية أيضا في كون البحر الأحمر نقطة ارتكاز للنفوذ الدولي، إذ تتواجد فيه قواعد عسكرية تابعة لدول كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين، بالإضافة إلى تحركات بحرية مستمرة من قبل الأساطيل الدولية لتأمين الملاحة، وهذا التنافس العسكري يعكس سعي كل طرف لفرض نفوذه وضمان حرية الملاحة في وجه التهديدات المحتملة خصوصا مع تصاعد التوترات الإقليمية مثل الحرب في اليمن والقرن الإفريقي، فضلا عن تزايد نشاط الجماعات المسلحة والقرصنة في بعض مناطقه الجنوبية. كذلك ترتبط الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر بمشروع قناة السويس التي تمثل مصدرا رئيسيا للدخل القومي المصري وممرا حيويا للتجارة بين الشرق والغرب، وأي اضطراب في البحر الأحمر أو عند مضيق باب المندب يؤدي إلى خسائر كبيرة في التجارة العالمية وارتفاع أسعار النقل والتأمين، كما حدث مؤخرا نتيجة هجمات الحوثيين على السفن التجارية، وهذه الهجمات أبرزت هشاشة الأمن البحري في المنطقة وأكدت أن البحر الأحمر ليس مجرد ممر اقتصادي بل منطقة ذات أبعاد استراتيجية تمس الأمن الدولي والطاقة العالمية، وفي ضوء كل ذلك يتضح أن البحر الأحمر يمثل تقاطعا بين الاقتصاد والأمن والسياسة وأن استقراره يعد ضرورة إقليمية وعالمية، فأي خلل في أمنه ينعكس على استقرار الأسواق العالمية ويؤثر على الأمن الغذائي والطاقي للدول الكبرى، ولذلك ينظر إلى البحر الأحمر اليوم كأحد أهم الممرات التي تحدد ملامح التوازنات الإقليمية والدولية، وهو ما يفسر تزايد الاهتمام الدولي بتأمينه وحمايته من التهديدات المتصاعدة.

الأسباب الجيوسياسية لنشأة الصراع بين الحوثيين والتحالف الدولي:

من الأسباب الجيوسياسية الأساسية للصراع في البحر الأحمر الدور الاستراتيجي الذي يلعبه الممر البحري في التجارة الدولية ونقل النفط، حيث إن مرور البضائع والمنتجات الخام والنفط عبر البحر الأحمر وقناة السويس يمثل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

العالمي، فالحوثيون يرون في إمكانية التعطيل أو التهديد بقطع هذه الممرات وسيلة ضغط قوية على الدول المعنية وخاصة من تدعم إسرائيل أو التي تشارك في تحالفات ضدهم، مما يجعل الصراع امتدادًا لنزاعات أكبر تتعلق بالنفوذ الإقليمي والتحالفات الدولية، أيضاً هناك التأثير الإيراني فالحوثيون يتلقون دعمًا من إيران من حيث التدريب والأسلحة وذلك الأمر يجعل النزاع في البحر الأحمر جزءًا من المنافسة بين إيران ودول الخليج وبقية القوى الكبرى. (جابر، 2024)

بالإضافة لذلك التنافس على السيطرة البحرية والموانئ الاستراتيجية فالتحكم في موانئ اليمن أو مناطق الشاطئ يتيح للحوثيين موطئ قدم يؤثر في السيطرة على حركة السفن ويعرضها للخطر، كما أن السياسات الإقليمية للدول الكبرى ترى أن تأمين الممرات البحرية أولوية اقتصادية وأمنية، خاصة مع ارتفاع مخاطر النقل البحري والتحديات في المسارات البديلة حول أفريقيا والتي تزيد الزمن والتكلفة، فهذه الأسباب الجيوسياسية متداخلة مع عوامل داخلية مثل ضعف الحكومة المركزية في اليمن والفراغ الأمني في بعض المناطق واستغلال الحوثيين لهذا الفراغ لبناء قدرات عسكرية بحرية وصاروخية وطائرات دون طيار، مما قد يمكنهم من تهديد السفن العابرة، أيضًا الاستراتيجية الإعلامية والسياسية للحوثيين التي تربط هجماتهم بدعم القضية الفلسطينية أو الرد على السياسات المعادية لهم، وذلك يزيد من الأبعاد الإيديولوجية للصراع ويمنحه دعمًا شعبيًا داخليًا ودوليًا معينًا.

دور الحوثيين وتأثيرهم على الأمن البحري والممرات الدولية:

أصبحوا الحوثيون فاعلًا لا يمكن تجاهله على صعيد الأمن البحري في البحر الأحمر وباب المندب، حيث شنوا منذ نوفمبر 2023 عددًا كبيرًا من الهجمات على السفن التجارية والعسكرية، مستخدمين صواريخ وطائرات مسيرة وزوارق مفخخة وسفن سطحية صغيرة، مما أدى إلى تخوف عالمي من سلامة الملاحة في هذا الممر الاستراتيجي، حيث أن هذه الهجمات تسببت في ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري وكذلك تغيير مسارات السفن لتجنب المناطق المهددة، مما يزيد الزمن والتكلفة ويؤثر على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى ذلك أنشطتهم أصبحت ترسل رسائل سياسية مفادها أنهم قادرون على تعطيل مصالح الدول الكبرى، وذلك الأمر يزيد من التوترات الإقليمية ويجبر الدول خارج النزاع على اتخاذ مواقف أو المشاركة في عمليات امنيه بحرية للحد من تهديداتهم. (رميح، 2024)

ومن جهة أخرى تستخدم الهجمات من قبل الحوثيين كأداة تفاوضية وسلاح حرب غير تقليدي مما يشتت التركيز الدولي ويدفع بالتحالفات للتدخل بطريقة غير متناغمة دائمًا، كما أن قدرة الحوثيين على الانتقال بين أنماط هجومية متنوعة كمهاجمة السفن واختطافها واستخدام الألغام البحرية والزوارق الانتحارية يجعل من الصعب على الأطراف المتضررة أو المجتمعات البحرية توقع الهجمات أو تطويقها بالكامل، ومن ثم فإن تأثير الحوثيين على الأمن البحري يلقي بظلاله على مصداقية القوانين الدولية التي تهدف إلى حماية حرية الملاحة والاتفاقيات التي تنص على سلامة الممرات المائية، مما يطرح تساؤلات حول جدوى بعض الآليات القائمة وحاجتها للتطوير أو التغيير.

الأبعاد السياسية والأمنية للصراع البحري بين الحوثيون والتحالف الدولي:

يمثل الصراع البحري بين جماعة الحوثيين والتحالف الدولي في البحر الأحمر أحد أكثر أبعاد الحرب اليمنية تعقيدا وتشابكا، إذ تجاوز الصراع البري إلى ساحة بحرية استراتيجية تمس الأمن الإقليمي والدولي، فمنذ سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء عام 2014م اتجهت الجماعة إلى توسيع نطاق عملياتها لتشمل الممرات البحرية وخاصة في منطقة البحر الأحمر وباب المندب مستهدفة السفن التجارية وناقلات النفط والمنشآت البحرية، بهدف الضغط على خصومها الإقليميين والدوليين، وهذا التحول العسكري نقل الصراع من نطاق محلي داخل اليمن إلى قضية أمن دولي نظرا لما تمثله المنطقة من أهمية كبرى للتجارة العالمية والطاقة الدولية.

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

فمن الناحية السياسية يعكس الصراع البحري محاولة الحوثيين إثبات نفوذهم كقوة إقليمية قادرة على تهديد المصالح الحيوية للدول الكبرى والتحالف العربي، في إطار صراع أوسع على الشرعية والسلطة داخل اليمن، كما يوظف الحوثيون هذه العمليات كورقة ضغط سياسية لفرض شروطهم في المفاوضات أو للرد على الضربات الجوية التي ينفذها التحالف، أما على المستوى الإقليمي فإن هذا الصراع يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنافس بين السعودية وإيران، حيث تتهم الرياض طهران بدعم الحوثيين بالسلاح والتقنيات العسكرية المتطورة بما في ذلك الصواريخ والطائرات المسيرة التي تستخدم في مهاجمة السفن، وبذلك أصبح البحر الأحمر ميدانا للمواجهة غير المباشرة بين القوتين الإقليميتين في إطار ما يعرف بحروب الوكالة. (صفا، 2025)

أما الناحية الأمنية فتتمثل في تهديد الحوثيين المستمر للملاحة البحرية، حيث نفذوا هجمات باستخدام الزوارق المفخخة والطائرات المسيرة ضد السفن التجارية وناقلات النفط، ما أدى إلى ارتفاع كبير في تكاليف التأمين البحري وتغيير مسارات الشحن نحو طرق أطول وأكثر تكلفة، وردا على هذه التهديدات قام التحالف الدولي الذي تقوده السعودية والإمارات بدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا بإنشاء آليات أمنية ودوريات بحرية لتأمين الممرات الدولية وحماية السفن، كما أطلقت واشنطن في ديسمبر 2023 عملية بحرية متعددة الجنسيات لحماية الملاحة في البحر الأحمر، ضمت أكثر من 20 دولة وهو ما يعكس تحول المنطقة إلى محور اهتمام أمني عالمي.

وعليه فتظهر هذه التطورات أن الصراع لم يعد يدور فقط حول السيطرة على الأراضي اليمنية بل أصبح صراعا على النفوذ البحري والهيمنة على خطوط التجارة والطاقة العالمية، كما أن استخدام البحر الأحمر كورقة ضغط سياسية وأمنية يعد سلاحا ذا حدين، إذ يهدد الاقتصاد العالمي ويضع الحوثيين والتحالف الدولي على حد سواء أمام مسؤوليات دولية تجاه حماية الأمن البحري، وقد أدى ذلك إلى تصاعد النقاش حول فعالية الأطر القانونية الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مواجهة مثل هذه التهديدات غير التقليدية التي تقوم بها جهات غير دولية، وفي ضوء ذلك يمكن القول إن الأبعاد السياسية والأمنية للصراع البحري بين الحوثيين والتحالف الدولي تجسد تداخل المصالح الإقليمية والدولية وتكشف عن هشاشة النظام الأمني في البحر الأحمر، كما تبرز هذا الصراع باعتباره اختبارا حقيقيا لقدرة المجتمع الدولي على التعامل مع التهديدات الجديدة للأمن البحري، التي لم تعد تقتصر على القرصنة التقليدية بل شملت حروبا هجينة تستخدم التكنولوجيا والطائرات المسيرة في ممرات مائية ذات أهمية استراتيجية قصوى.

مو اقف التحالف الدولي في البحر الأحمر:

تتميز موقف التحالف الدولي تجاه الصراع في البحر الأحمر بين الحوثيين والتحالف العسكري بقيادة السعودية والإمارات بالتدخل العسكري المباشر والدبلوماسية والعمل على تأمين الملاحة البحرية، وأحد أبرز مواقف التحالف الدولي هو الإعلان عن مهمة Combined Task Force 153 التي تقودها الولايات المتحدة لإنفاذ الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب، حيث أن هذه القوة تعمل على مراقبة حركة السفن وتحديد التهديدات المحتملة وتنسيق الردود الأمنية عند وقوع هجمات، وكذلك هناك عمليات بحرية أوروبية مثل مهمة EUNAVFOR Aspides التي تعمل للدفاع عن السفن التجارية وتقديم المرافقة الآمنة لها خصوصًا بعد ارتفاع هجمات الحوثيين على السفن العابرة، بالإضافة إلى ذلك تقوم الدول المشاركة في التحالف الدولي بإجراءات استخباراتية لتعقب مصادر التمويل والأسلحة التي يمتلكها الحوثيون والعمل على قطع سبل الدعم اللوجستي لهم، كما يصدر التحالف بيانات تحذيرية ودبلوماسية ويتعاون مع منظمات الأمن البحري الدولية لتقوية التشريعات وعقوبات التجارة غير المشروعة أو استهداف السفن. (صلاح، 2024)

وعلى الصعيد السياسي يسعى التحالف الدولي لإقامة تحالفات إقليمية مع دول ساحلية للبحر الأحمر تشارك في تأمين الممرات البحرية، مثل مصر وجيبوتي والسودان لتبادل المعلومات وتنسيق الانتشار البحري، ورغم هذا النشاط إلا أن مواقف التحالف ليست خالية من التحديات فهناك انتقادات لارتفاع المخاطر على المدنيين وحوادث السلامة البحرية كالسفن التجارية والملاحة

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

المدنية التي قد تتعرض للضرر، كما أن التنسيق بين الدول والتحالفات يحتاج إلى مزيد من التحسين خاصة في التقسيم المهام وتحديد من يتحمل مسؤولية حماية أي جزء من الممر البحري، ولكن يبقى موقف التحالف الدولي مركزًا على استعادة الأمن البحري وضمان حرية الملاحة وتخفيف التأثيرات الاقتصادية التي تضر بالدول الساحلية والتجارة العالمية.

الأهداف الاستراتيجية للتحالف الدولي في منطقة البحر الأحمر:

يسعى التحالف الدولي لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في البحر الأحمر استجابة للتحديات الأمنية والعسكرية التي يفرضها صعود نشاط الحوثيين وتأثيره على الملاحة البحرية، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: (نيريم، 2024)

1) تأمين حرية الملاحة البحرية في أحد أهم الممرات المائية في العالم، إذ إن أي تعطل في حركة السفن يعطل سلاسل التوريد الدولية ويكبد الدول خسائر اقتصادية كبيرة، ولذلك يعمل التحالف على حماية السفن التجارية والطاقة ومنع الهجمات التي قد تستهدف سفن تنقل البضائع أو الوقود.

2) هدف التحالف هو ردع القوى الفاعلة التي تدعم الحوثيين سواء من خلال الإمدادات العسكرية أو من خلال الدعم اللوجستي، بحيث لا ينظر إلى البحر الأحمر كمسرح لتهديد المصالح الدولية، وهذا الردع يشمل الضربات العسكرية والمشاركة في المهمات البحرية المشتركة وإظهار وجود دولي وعسكري يحول دون التصعيد.

3) يسعى التحالف إلى حماية الاستقرار الإقليمي من خلال الحد من تداعيات النزاع على الدول الساحلية المجاورة سواء من حيث المخاطر الأمنية أو الهجرة أو الإغراق باللاجئين أو حتى الضرر البيئي الناجم من الهجمات البحرية، ويأتي ذلك في إطار محاولة منع انتشار النزاعات إلى نطاقات أوسع.

4) هناك هدف اقتصادي استراتيجي يتمثل في حماية التجارة العالمية وضمان استمرار تدفق البضائع والطاقة عبر البحر الأحمر وقناة السويس اللتين تشكلان شريانًا لنسبة كبيرة من التجارة بين آسيا وأوروبا، وأي تعطل في هذه الممرات يؤثر مباشرة على تكاليف الشحن والتأمين وأسعار السلع في الأسواق العالمية.

واسنادا لما ذكر فأن التحالف يسعى بدوره إلى استخدام تكتيكات متعددة ومتطورة واستخبارات وتكنولوجيا مراقبة بحرية وتعاون دبلوماسي، وذلك لتعزيز قدراته في التنبؤ بالهجمات والتدخل بسرعة، وهذا من أجل تقليل الخسائر المحتملة وتأمين الممرات البحرية بكفاءة أعلى.

انعكاسات الصراع على الاستقرار الإقليمي والتجارة العالمية:

أدى الصراع في البحر الأحمر بين الحوثيين والتحالف الدولي إلى تداعيات عميقة على الاستقرار الإقليمي والتجارة العالمية، فمن الناحية الأمنية تحولت الممرات البحرية الحيوية إلى مناطق نزاع متكرر مما قد زاد من احتمالية الهجمات على السفن التجارية والنفطية ورفع كلفة التأمين عليها وبالتالي تضاعفت تكاليف النقل البحري العالمية، كما تسببت هذه التطورات في إرباك حركة التجارة في قناة السويس وباب المندب، وهما من أكثر الممرات البحرية استخدامًا في العالم لنقل النفط والبضائع بين آسيا وأوروبا، بينما من الناحية الإقليمية فقد ساهم الصراع في توسيع فجوة الثقة بين دول المنطقة، حيث باتت القوى الساحلية في البحر الأحمر تبحث عن شراكات أمنية جديدة أو تزيد من إنفاقها الدفاعي لحماية مصالحها البحرية، وعلى المستوى الدولي شكل هذا النزاع تحديًا أمام جهود الأمم المتحدة والمنظمات البحرية في تأمين الملاحة الحرة، كما دفع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين إلى تعزيز وجودها العسكري لحماية مصالحها التجارية، فكل ذلك انعكس على استقرار سلاسل التوريد العالمية وزاد من مخاطر التقلبات في أسعار الطاقة والغذاء، مما جعل الصراع في البحر الأحمر قضية ذات تأثير عالمي يتجاوز حدوده الجغرافية المباشرة. (نوري، 2018)

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

المبحث الثاني: السياسات الدولية والإقليمية لحماية الممرات البحرية في البحر الأحمر

الإطار القانوني والسياسات الدولية لضمان أمن الممرات البحرية في البحر الأحمر:

يعتمد المجتمع الدولي على مجموعة من الأطر القانونية والسياسات لضمان أمن الممرات البحرية في البحر الأحمر وأبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) التي تنص على حرية الملاحة وحقوق الدول الساحلية في حماية مياهها الإقليمية، كما تتبنى المنظمة البحرية الدولية (IMO) لوائح وإرشادات أمنية للسفن مثل المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية ISPS (Code) لضمان الالتزام بالمعايير الأمنية، بالإضافة إلى ذلك تعمل التحالفات الدولية كقوات المهام البحرية المشتركة على تنظيم عمليات المراقبة والدوريات في مناطق النزاع للحد من القرصنة والهجمات المسلحة على السفن، وهذه السياسات لا تقتصر على الجانب العسكري فقط بل تشمل أيضًا التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، كما تشجع الاتفاقيات الدولية على إشراك القطاع الخاص وشركات الشحن في خطط الأمن البحري من خلال تطبيق تقنيات حديثة للرصد والتتبع، وبذلك يشكل الإطار القانوني والسياسات الدولية منظومة متكاملة تهدف إلى الحفاظ على استمرارية حركة التجارة العالمية في البحر الأحمر وضمان حرية الملاحة في وجه التحديات الأمنية. (الزيات، 2024)

التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات الدولية والإقليمية في ظل الصراع الحالي وطرق التغلب عليها:

أولاً: التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات الدولية والإقليمية في ظل الصراع الحالي:

رغم وجود أطر قانونية وسياسات متعددة لضمان أمن الممرات البحرية في البحر الأحمر، إلا أن تنفيذها يواجه تحديات معقدة بفعل الصراع الدائر، ويمكننا عرض هذه التحديات على النحو التالي: (بيبرس، 2024)

1. تضارب المصالح بين القوى الإقليمية والدولية، حيث تختلف أولويات الأمن البحري بين الأطراف مما قد يضعف التنسيق المشترك.
2. تساهم الطبيعة غير المتكافئة للصراع خصوصًا اعتماد الحوثيين على هجمات الطائرات المسيرة والألغام البحرية في تقويض فعالية الإجراءات التقليدية للأمن البحري.
3. يحد غياب حكومة يمنية مستقرة ذات سيطرة كاملة على السواحل من قدرة المنظمات الدولية على تطبيق سياساتها داخل المياه الإقليمية، كما يواجه المجتمع الدولي تحديات لوجستية ومادية في الحفاظ على وجود بحري دائم ومكلف في وقت تتزايد فيه نقاط التوتر العالمية.
4. هناك قيود قانونية تتعلق بالسيادة الوطنية وحرية الملاحة تجعل من التدخل العسكري المباشر أمرًا حساسًا ومعقدًا، حيث أن هذه العوامل مجتمعة تعرقل قدرة السياسات الدولية والإقليمية على تحقيق أهدافها كاملة، وتستدعي تطوير آليات أكثر مرونة وابتكارًا للتعامل مع تهديدات غير تقليدية كتلك التي يشهدها البحر الأحمر اليوم.

ثانياً: طرق التغلب على التحديات في ظل الصراع الحالي:

لمواجهة التحديات المعقدة التي تعيق تنفيذ السياسات الأمنية في البحر الأحمر، لا بد من اعتماد نهج شامل يجمع بين الجهود العسكرية والدبلوماسية والتنموية بما يحقق توازنا بين الأمن والمصالح الاقتصادية والسياسية، ومن أبرز سبل التغلب على هذه التحديات ما يلي: (Zhomartkyzy, 2023)

1) تعزيز التنسيق الدولي والإقليمي حيث ينبغي إنشاء آلية دائمة للتنسيق بين الدول المطلة على البحر الأحمر والدول الكبرى المهتمة بالملاحة الدولية، مثل مجلس إقليمي للأمن البحري يكون مسؤولا عن تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق العمليات العسكرية والبحرية.

2) دعم قدرات الدول الساحلية حيث يتطلب الأمر مساعدة الدول الضعيفة في المنطقة وخاصة اليمن والسودان وإريتريا، لبناء قدراتها الأمنية والبحرية وتطوير أنظمتها الرقابية والتكنولوجية لمواجهة التهديدات مثل الألغام البحرية والطائرات المسيرة.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

3) تبني الحلول الدبلوماسية والسياسية للصراع اليمني حيث لا يمكن تحقيق أمن دائم في البحر الأحمر دون معالجة جذور الأزمة اليمنية، ولذلك فإن دعم جهود التسوية السياسية بين الحكومة اليمنية والحوثيين يمثل خطوة أساسية لتخفيف حدة التوتر في الممرات البحرية وتقليص الدوافع العسكرية.

4) تحديث الأطر القانونية الدولية وذلك من خلال مراجعة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملاحة البحرية لتواكب التهديدات الجديدة غير التقليدية، مثل الهجمات السيبرانية أو استخدام الطائرات بدون طيار ضد السفن التجارية مع وضع آليات واضحة للمساءلة القانونية.

5) تعزيز التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات فيعتبر تبادل المعلومات الدقيقة بين الدول والمنظمات البحرية أداة فعالة في التنبؤ بالهجمات واحتوائها مبكرا مما قد يقلل من مخاطر التصعيد.

6) تحقيق توازن بين الأمن والتنمية حيث ينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات الدولية برامج تنموية في الدول الساحلية، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي قد تستغل من قبل الجماعات المسلحة لتجنيد الأفراد أو السيطرة على الموانئ.

7) تفعيل الدبلوماسية البحرية من خلال عقد منتديات دورية بين الأطراف الإقليمية والدولية، يمكن تعزيز الثقة المتبادلة وتحديد أولويات الأمن المشترك ومن ثم يقلل ذلك من فرص المواجهة العسكرية المباشرة.

واسنادا لما ذكر فيتضح أن التغلب على التحديات في البحر الأحمر يتطلب رؤية شاملة ترتكز على التكامل بين الحلول الأمنية والسياسية والتنموية، بعيدا عن المعالجات العسكرية المؤقتة لضمان استقرار هذا الممر البحري الحيوي واستدامة أمنه في المدى الطويل.

تجارب دولية مقارنة في إدارة النزاعات البحرية وحماية الممرات:

تظهر التجارب الدولية في إدارة النزاعات البحرية تنوعًا في النهج والأدوات المتاحة وتبرز دروس مهمة يمكن الاستفادة منها في البحر الأحمر، ففي مضيق ملقا مثلاً اعتمدت دول المنطقة تعاونًا متعدد الأطراف بين حكومات ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة لتنسيق الدوريات البحرية ومشاركة المعلومات الاستخباراتية، إلى جانب تعاون وثيق مع شركات الشحن لتنفيذ بروتوكولات أمنية على متن السفن، وهذا النموذج أثبت فعاليته في خفض معدلات القرصنة عبر ربط القدرات المحلية بالدعم الإقليمي والدولي، بينما في خليج عدن وبحر العرب تم تنفيذ مبادرات بحرية بقيادة دولية تشمل مهمات بحرية متعددة الجنسيات وتعاون استخباراتي بين وزارات الدفاع، حيث استخدمت طائرات بدون طيار وأنظمة رصد بحرية لمتابعة الأنشطة المشتبه بها وتفكيك شبكات التهريب، أما في البحر المتوسط فقد اعتمدت بعض الدول على آليات قضائية ودبلوماسية لمعالجة حالات الاعتداء على الصيد والحدود البحرية عبر منتديات إقليمية واتفاقيات ثنائية حول إدارة الحدود البحرية والموارد، وتشترك هذه التجارب في عناصر أساسية هي التنسيق الاستخباراتي ومشاركة القدرات بين الدول وإشراك القطاع الخاص وتطبيق تقنيات رصد متقدمة، كذلك توضح المقارنة أن الحلول التقنية وحدها لا تكفي دون بناء ثقة سياسية بين الدول وتوفير أطر قانونية واضحة تسمح بالتدخل والتعاون مع احترام السيادة الوطنية، ومن هنا يظهر أن دمج الإجراءات العسكرية والتقنية مع الدبلوماسية الإقليمية والمبادرات التنموية المحلية يمثل أفضل مسار لإدارة النزاعات البحرية وحماية الممرات الحيوية. (مزيان، 2024)

مقترحات وحلول مبتكرة للحد من تأثير الصراع وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي:

لمعالجة تداعيات الصراع في البحر الأحمر يتطلب الأمر اعتماد مجموعة متكاملة من الحلول المبتكرة التي تجمع بين البعد الأمني والدبلوماسي والاقتصادي والتنموي وتتمثل فيما يلي:

- ينبغي إنشاء منصة إقليمية دائمة لأمن الممرات البحرية تضم دول الساحل والفاعلين الدوليين وممثلي قطاع الشحن تعمل على تبادل المعلومات في الزمن الحقيقي، وتنسيق الدوريات وتحديد مسؤوليات الحماية وفق خريطة مخاطر مشتركة.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

- توسيع استخدام التكنولوجيا الذكية مثل نظم الرصد الفضائي ومنصات التحليل المبني على الذكاء الاصطناعي، وأنظمة التتبع المشترك للسفن لتسهيل الكشف المبكر عن التهديدات والاستجابة السريعة.
- ضرورة دمج بعد التطوير المحلي من خلال دعم مشاريع بديلة لسبل عيش المجتمعات الساحلية في اليمن ودول الجوار لتقليل الانخراط في أنشطة تهدد الأمن البحري، هذا بجانب برامج بناء القدرات للأجهزة الأمنية المحلية لتحديث أساليب الرقابة والإنفاذ.
- تعزيز الإطار القانوني عبر اتفاقيات إقليمية ملزمة تتضمن بروتوكولات مشتركة للاستجابة للحوادث البحرية وتسهيل التعاون القضائي لملاحقة المجرمين عبر الحدود.
- تبني مبادرات دبلوماسية مرنة تشمل وساطات إقليمية لدفع نحو وقف مؤقت للنشاطات العدائية في الممرات البحرية وتفعيل قنوات الاتصال العسكرية لتجنب التصعيد.
- إشراك القطاع الخاص في تمويل آليات الحماية عبر صناديق تأمين إقليمية وحوافز لشركات الشحن التي تلتزم بممارسات آمنة، مع حملات توعية دولية حول آليات الالتزام الأمني، حيث إن دمج هذه الحلول في استراتيجية شاملة يمكن أن يقلل من تأثير الصراع على الملاحة الدولية ويعزز التعاون الإقليمي والدولي بما يضمن استقرار الممرات البحرية وصون المصالح المشتركة.

الخاتمة:

يظهر الصراع في البحر الأحمر بين الحوثيين والتحالف الدولي تعقيدًا بالغًا نابعًا من تشابك المصالح الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية في أحد أهم الممرات البحرية العالمية، وقد بين البحث أن هذا الصراع لا يقتصر تأثيره على الأطراف المنخرطة فيه فحسب بل يمتد إلى الاستقرار الإقليمي والتجارة الدولية وأمن الطاقة والغذاء العالمي، كما أوضح التحليل أن غياب التنسيق الفعال وتعدد الأجندات الإقليمية والدولية قد ساهم في تفاقم المخاطر على الملاحة، بينما أظهرت التجارب الدولية أن التعاون متعدد الأطراف يمكن أن يحقق نتائج ملموسة في حماية الممرات البحرية وخفض التهديدات، حيث إن السياسات الدولية والإقليمية الرامية إلى ضمان أمن البحر الأحمر تظل محدودة الفاعلية ما لم تدعم بإرادة سياسية مشتركة وآليات مبتكرة تجمع بين الجوانب الأمنية والدبلوماسية والتنموية، ولذلك توصي نتائج البحث بضرورة إنشاء منصات دائمة للتنسيق الأمني والمعلوماتي وتعزيز الأطر القانونية الملزمة واستخدام التكنولوجيا الحديثة للكشف المبكر عن التهديدات، إضافة إلى دعم برامج التنمية المحلية التي تقلل من عوامل عدم الاستقرار، كما إن اعتماد هذه المقترحات بشكل متكامل يساهم في تحويل البحر الأحمر من ساحة صراع إلى نموذج للتعاون الإقليمي والدولي يضمن حماية المصالح المشتركة ويعزز استقرار الممرات البحرية الحيوية للتجارة العالمية، وعليه فيمكن القول إن مستقبل البحر الأحمر مرهون بمدى قدرة الأطراف الدولية والإقليمية على تجاوز خلافاتها وبناء رؤية مشتركة للأمن والتنمية وتحول هذا الممر الاستراتيجي من ساحة صراع إلى منطقة تكامل وتعاون تحقق مصالح الجميع، ومن ثم فقد توصلت الدراسة لعدة نتائج وتوصيات وهي كما يلي:

النتائج:

1- أثبت البحث أن الصراع بين الحوثيين والتحالف الدولي في البحر الأحمر تجاوز حدوده اليمنية ليصبح نزاعا يؤثر على الأمن البحري العالمي والتجارة الدولية.

2- أظهر التحليل أن الهجمات الحوثية المتكررة أدت إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتغيير مسارات السفن وذلك الأمر انعكس سلبا على الاقتصاد العالمي.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

3- تبين أن الأطر القانونية والسياسات الدولية الحالية غير كافية لمواجهة التهديدات غير التقليدية وخاصة مع تطور وسائل الهجوم مثل الطائرات المسيرة والزوارق المفخخة.

4- وجود فجوات واضحة في التنسيق بين القوى الإقليمية والدولية الأمر الذي أضعف فعالية الجهود المشتركة في تأمين الممرات البحرية.

5- أظهرت التجارب الدولية مثل تجربة مضيق ملقا أن التعاون الإقليمي متعدد الأطراف وتبادل المعلومات بين الدول يعدان من أكثر الأدوات نجاحا في مكافحة التهديدات البحرية.

6- أكدت النتائج أن البعد التنموي والاجتماعي في المناطق الساحلية المنكوبة بالصراع هو عنصر أساسي لتحقيق الأمن البحري المستدام.

7- خلص البحث إلى أن تحقيق الأمن في البحر الأحمر يتطلب مزيجا من الحلول العسكرية والقانونية والتقنية والتنموية ضمن إطار سياسي شامل.

التوصيات:

1- يجب إنشاء منصة إقليمية دائمة لأمن البحر الأحمر تضم الدول الساحلية والقوى الدولية لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الدوريات البحرية بشكل مشترك.

2- ضرورة تطوير اتفاقية أمن إقليمية ملزمة تتضمن بروتوكولات واضحة للاستجابة السريعة للحوادث البحرية وآليات تعاون قضائي لملاحقة الجرائم العابرة للحدود.

3- يجب توظيف التقنيات الحديثة مثل الأقمار الصناعية والذكاء الاصطناعي في مراقبة الأنشطة المشبوهة والكشف المبكر عن التهديدات.

4- يجب دعم المجتمعات الساحلية اليمنية والإقليمية بمشروعات اقتصادية وتنموية تقلل من اعتماد السكان على أنشطة غير مشروعة أو مسلحة.

5- ينبغي تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص خصوصا شركات الشحن البحري وشركات التأمين لتطوير معايير الأمن والسلامة في الممرات البحرية.

6- يجب إطلاق مبادرة دبلوماسية إقليمية برعاية الأمم المتحدة لوقف مؤقت للهجمات في الممرات البحرية وتفعيل قنوات الاتصال العسكرية لتجنب التصعيد.

7- ينبغي إدماج البعد البيئي في السياسات الأمنية نظرا لخطورة الهجمات البحرية على النظم البيئية الساحلية والبحرية في البحر الأحمر.

8- يجب زيادة التنسيق المصري السعودي اليمني ضمن تحالفات البحر الأحمر لتعزيز السيطرة على الممرات الحيوية وضمان استقرارها في مواجهة التحديات المستقبلية.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

المراجع:

- بيبرس، ســـامية، (2024)، أزمة البحر الأحمر: دلالاتها وتداعياتها الإقليمية والدولية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، العدد 197.
- **جابر، شيرين**، (2024)، *قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على تحقيق أمن البحر الأحمر في ظل هجمات الحوثيين*، مجلة الأمن القومي والاستراتيجية، المجلد 2، العدد 4.
- **رميح، طلعت**، (2024)، *البحر الأحمر وصراع النفوذ*، مجلة البيان، العدد 447.
- **صلاح، مصطفى**، (2024)، *مسارات التصعيد: اتجاهات استهداف الولايات المتحدة وبريطانيا للحوثيين*، مجلة آفاق سياسية، العدد 146.
- **صفا، كمال**، (2025)، *الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها الإقليمية والدولية*، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 84.
- **عبد العال، ريمان**، (2025)، *الصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي المصري*، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 16، العدد 2.
- **الزيات، محمد**، (2024)، *البحر الأحمر: تهديدات متصاعدة ومتغيرات في خريطة الصراع – أمن البحر الأحمر يتطلب تحالفًا سعوديًا مصريًا*، مركز الخليج للأبحاث، العدد 195.
- **المغربي، باسم**، (2024)، *الأبعاد الجيواستراتيجية للبحر الأحمر وانعكاساتها على تفاقم حدة الصراع الدولي بالمنطقة*، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 15، العدد 4.
- **مزيان، محمد**، (2024)، *أزمة البحر الأحمر: تأثير هجمات مضيق باب المندب على خطوط التجارة العالمية*، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1.
- **نيريم، فيفيان**، (2023)، *على أمل السلام مع الحوثيين: ابتعاد السعودية عن الصراع في البحر الأحمر*، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 143.
- **نوري، أحمد عز الدين**، (2018)، *صراع الدول العظمى في القرن الإفريقي وأثره على أمن البحر الأحمر–1990) 2018)*، جامعة إفريقيا العالمية.
- Zhomartkyzy, Maria, (2023), The role of mediation in international conflict resolution. Law and Safety 90(3).